الانتهاكات الحاصلة بحق المرأة السورية خلال مسيرة الثورة السورية

الجهة التي قامت بالتوثيق : الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مقدمة التقرير :

ساهمت المرأة السورية منذ اللحظات الأولى من انطلاقة الثورة السورية فكانت المتظاهرة و الناشطة و الإعلامية و المسعفة ومختلف النشطات الأخرى، وتعرضت بسبب ذلك الى صنوف متنوعة من الانتهاكات من القتل و الاغتصاب و التهجير والتعذيب، واثر تحول النزاع في سورية إلى نزاع مسلح غير دولي ارتفعت وتيرة الانتهاكات بحق المرأة في سورية.

وباعتبار المرأة حاملة لشرف مجتمعها بحسب العرف والتقاليد والثقافة والدين فكان تدمير السلامة الفيزيائية لها هو أحد وسائل هزيمة الطرف الآخر, ما جعلها عرضة أكبر لهذا الأذى المباشر ابتداءً بالتحرش والاغتصاب إلى الإكراه على الدعارة

وكما في جميع النزاعات المسلحة تحملت المرأة تبعات غياب الرجل زوج أو أخ والذي أضحى إما قتيلاً أو أسيراً أو مقاتلاً في الجبهات، تبعات أخرى كالتبعات الاقتصادية لإعالة نفسها وعائلتها، والتبعات التربوية، إضافة لتحملها ظروف النزوح واللجوء التي يغلب أن تكون غير مناسبة في مختلف جوانبها، ناهيك عن تلك الأبعاد النفسية والاجتماعية التي لا تقل قسوة في معظم الأحيان.

إن تكتم الأهالي - في حالات كثيرة - عن خبر اعتقال بناتهن أو خطفهن بسبب الضغوطات الاجتماعية وشيوع نظرية تعرّض المعتقلات للاغتصاب والتحرش داخل السجون، الأمر الذي يجعل من الصعوبة البالغة رصد وتوثيق جميع حالات الانتهاكات الخطيرة ومحاسبة مكافة منتهكيها لاحقاً وبالتالي تحقيق العدالة للضحايا ، ناهيك عن حالة الإحباط وفقدان الثقة بجدوى توثيق الانتهاكات مع انعدام أثر جهود المنظمات الحقوقية بعد عامين من الانتهاكات الكارثية المستمرة، وفضلاً عن أن إغلاق السلطات الحكومية البلاد بوجه هذه المنظمات مما يزيد من تحديات توثيق الانتهاكات بالشكل المأمول.

اولا : الانتهاكات من قبل الحكومة السورية

1. القتل خارج نطاق القانون :

خلال عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان اليومي في توثيق الضحايا لاحظنا أن نسبة القتلى من النساء مرتفعة جدا و تصل إلى قرابة ال 9 % من المجموع الكلي للقتلى وفي كثير من الأيام نوثق مقتل قرابة ال 30 امرأة ، وإن كانت أغلب حوادث القتل حصلت خلال القصف العشوائي أو المتعمد ضد المدنيين باستخدام البراميل المتفجرة الملقاة من الطائرات أو صواريخ سكود أو المدفعية إلا أن هناك المئات من النساء قتلوا خلال الاقتحامات و المجازر على نحو متعمد .

منهجيتنا تعتمد على عدم ذكر أي رقم للضحايا من دون احصائية تحتوي على الاسم و تاريخ الوفاة و المكان وصورة و فيديو وكيف تمت عملية التقل .

فقد وثقنا منذ بداية الثورة السورية و حتى تاريخ 30/04/2013 مقتل 7543 امرأة على يد القوات الموالية للحكومة السورية بينهن 2454 طفلة و 257 رضيعة (دون سن ال 3 سنوات) وهناك 155 امرأة صورهم و كيفيه مقتلهم وتواريخ القتل معلومه بالنسبة لنا لكننا لم نستطع الحصول على اسمائهن و بقوا مجهولي الهوية.

نشير في هذا السياق إلى النساء الذين قتلوا برصاص قناص فقد بلغ عددهم 421 والقناص على يقين تام بأنه يقتل امرأه.

وأيضا النساء الذين اعتقلوا و تم تعذيبهم بأساليب قاسية جدا و منهجية أدت إلى مقتل 24 تحت التعذيب.

2. العنف الجنسي :

اختلفت ظروف الاغتصاب وأماكن ارتكابه وبالعموم فقد تعرضت المرأة للاغتصاب بالدرجة الأولى خلال الاختطاف و عند عمليات الاقتحام و المداهمات وفي أفرع الأمن وقد تعرضت فئة معينة من النساء للاغتصاب عند احتجازهن واعتقالهن إما بسبب توجههن أو كونهن قريبات من شخصيات معينة أو بسبب انتمائهن لمدن معينة بينما كانت كل النساء بلا استثناء عرضة للاختطاف.

اذا هناك ثلاثه حالات رئيسية حصلت فيها حوادث الاغتصاب :

1. اغتصاب أثناء الاقتحامات و المداهمات
2. اغتصاب بعد الاختطاف
3. اغتصاب داخل المعتقلات

عندما تغتصب نساء مجتمع ، فإن ذلك يسبب إهانة للنساء وللرجال وللأسرة والمجتمع والوطن، ويسبّب أضرراً مرعبة قد تستمر لأجيال، وينال الاغتصاب من صحة المرأة الضحية الجسدية والنفسية، ومن كيان أسرتها .

تلزم النساء أنفسهن بالصمت عما يتعرضن له من العنف الجنسي درءاً للفضيحة وخوفاً من العار الاجتماعي ويتردد الضحايا قبل الإفصاح عن أي معلومات بسبب الصدمة النفسية والعواقب الوخيمة التي تترتب على الاعتداء الجنسي الأمر الذي يصعب عملية كشف حالات الاغتصاب أو جرائم العنف الجنسي في الحروب والنزاعات والأزمات وبالتالي تبقى احصائيات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقديرية استقصائية حيث اعتمدنا فيها على أخذ عينات متنوعة و الاستفسار و تجميع روايات شهود عيان و ضحايا من مختلف المحافظات السورية .

إن صعوبة مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية وإفلات مرتكبيها من العقوبة على مر التاريخ ومعرفة المرأة بذلك يجعلها تختار الصمت خوفا من العار دون جدوى ما يجعلها ضحية مزدوجة .

تشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الاستقصائية في ظل هذه الظروف الاجتماعيه و المنع للمنظمات الحقوقية أن النساء الذين تعرضوا لعمليات اغتصاب قد تجاوزت أعدادهن ال 6000 حالة بينهن 400 حالة لفتيات صغيرات دون سن ال 18 وقد حصل ذلك في حي كرم الزيتون و حي الرفاعي وبابا عمرو في حمص وفي جسر الشغور في ادلب .

من بينهن أيضا مالايقل عن 700 حاله اغتصاب حصلت في داخل الأفرع الأمنيه و المعتقلات ، لكن تبقى حالات الاغتصاب الأكثر انتشارا هي التي حصلت خلال الاقتحامات و المداهمات .

نتج عن عمليات الاغتصاب تلك حالات حمل قسري متعددة .

وقد وثقت إحدى السيدات (أم زاهر) المقيمة في الأردن لأكثر من 2500 حادثة اغتصاب حصلت في سورية على يد قوات الأمن و الشبيحة و الجيش الموالية للحكومة السورية و ذلك عبر لقائها بالضحايا الذين لجئوا إلى الأردن .

اضافه الى ذلك هناك العديد من الحالات أجبرت من خلالها الفتيات السوريات الى السير عاريات أمام عناصر الأمن و الشبيحه والجيش التابع للحكومة السورية كما حصل على سبي المثال في كرم الزيتون وبابا عمرو وحي جوبر في حمص وحصل ذلك في مدينة حماة و في اللاذقية وجسر الشغور .

حالات موثقه لعمليات عنف جنسي في مختلف المحافظات السورية :

محافظة حمص :

تقول هند مشارقة أخبرني أبو علي أنه يحتجز في منزلنا بشارع الستين 17 فتاة 15 منهن من حمص - حي باب السباع و اثنتان من حماة واحدة من هاتين كانت حامل وبأنه اغتصبهن جميعا كما سمح لعناصره باغتصاب جماعي للفتاة (س,س) وقام بتصوير "الحفلة " كما سماها على شريط فيديو وأرسل المقطع لعم الفتاة وهو شيخ دين معروف من المعارضة.

قال أحد الضحايا، وهو رجل يعيش مع عائلته في حي باب عمرو، أنه وفي أواخر شباط بداية آذار 2012، اقتحم نحو 40- 50 رجالا يرتدون ملابس عسكرية منزله في الساعة 5:00 صباحا. ووصف كيف أجبر على مشاهدة اغتصاب جماعي لزوجته وابنتيه البكر، 14 و 11 سنة، قبل أن يتعرض هو بنفسه للاغتصاب، تحت أنظار عائلته المجبرة:

اغتصب الرجال [ابنتي الاثنتين] وزوجتي، وقاموا على إجبارهم على الأرض للقيام بذلك. لقد قاموا باغتصابهن في ذات الوقت. وحين بدوءا باغتصاب بناتي، اجبروني على رفع رأسي للنظر. لا يمكنك أن تتخيل ما شعرت به، كرجل يجلس هناك ويشاهدهم يفعلون ذلك. لقد تعرضت كل واحدة منهن للاغتصاب ثلاث مرات. بعد ذلك ارغموني على النزول عن الكرسي أرضا. لقد اغتصبوني وأجبروا زوجتي وأطفالي على المشاهدة. وكان الرجال يتهكمون ويقولون: "انظروا إلى والدكم." لقد دمروني.

كما ذكر الشخص نفسه أنه حين فر وأسرته من المدينة مع غيرهم من سكان باب عمرو، تم توقيف المجموعة عند حاجز تفتيش أمني حيث اعتقل الجنود ثمانية فتيات. وبحسب هذا الشخص فقد تم الأفراج لاحقا عن الفتيات اللواتي أكدن بأنهن اغتصبن.
ذكر جندي منشق قال انه انشق بعد وقت قصير من اغتصاب جماعي للنساء من قبل الشبيحة في الرستن في اذار/مارس 2012. ووصف كيف كان جزءا من مجموعة من الجنود التي أمرت بتطويق منزل في حين دخل اليه الشبيحة، وبعد ذلك سمع صراخ النساء اللواتي صحن بأنهن يفضلن الموت. وقال اثنين من المنشقين الأخرين بانهم سمعوا زملاء لهم يتفاخرون بارتكاب عمليات اغتصاب خلال العمليات العسكرية في باب عمرو في أواخر فبراير شباط عام 2012.

نور(30 سنة) - وهو اسم مستعار لامرأة من حمص
قصتها بدأت قبل نهاية العام الماضي بأيام عندما مرت من حاجز للأمن في باب الدريب حيث كان هناك طفل عمره لا يتجاوز ال 13 سنة يستنجد بها وبفتاة أخرى كانت تمر بالمكان لتخليصه من الأمن، وأضافت "حاولنا تخليص الطفل من أيديهم ونحن نقول لهم حرام عليكم، عندها أمر أحد الموجودين العناصر باعتقالنا ".
روت نور قصة نقلها إلى شقة في حمص قائلة "كان هناك شبان يحرسونها، وكان بداخلها 15 فتاة معتقلات تشرف عليهن امرأة وظيفتها أن تهيئ الفتيات لتقديمهن كهدايا لشخصيات لا نعرفها ولكن غالبيتهم من ضباط الأمن ".
وبحزن وألم تتابع "حال الدخول للشقة تم تمزيق ملابسنا، وتعرضت للاغتصاب في الشقة لأول مرة بعدها كنت أقاوم هذه المرأة وأدعو الفتيات لعدم الانصياع لها، لتطلب المرأة نقلي لمكان آخر وإخراجي من الشقة ".
كما تحدثت عن نقلها لفرع أمن تبين لها بعد مغادرته أنه "فرع فلسطين " التابع للمخابرات العسكرية السورية وهناك تقول إنها عاشت أهوالا لا يمكن وصفها. وقالت "جميع النساء المعتقلات في الفرع كن بالملابس الداخلية فقط رغم البرد الذي كان أحد أعدائنا طوال فترة الاعتقال ".
وتتابع "كان الضرب والتعذيب وخاصة الصعق بالكهرباء والاغتصاب لي ولجميع المعتقلات شيئا اعتياديا، حيث يتم ضربنا بإبر تجعل أجسادنا مثل النار ثم بإبر في الركب تشل أي مقاومة من قبلنا قبل أن يبدأ الاغتصاب ".
بعد صمت عادت نور لتقول "تعرضت للاغتصاب مرات كثيرة، وفي بعض المرات كان الضباط يجبرون المجندين على اغتصاب البنات وكنت أسمع بعض المجندين يرد على أمره بالاغتصاب: أنا عندي أخوات وبنات، لكن الضابط كان يقول له: هذا أمر عسكري ".
وتحدثت الشابة السورية وعلامات التقزز على وجهها عن أساليب سادية تقول إن الضباط والمجندين استخدموها مع الفتيات المغتصبات أحجمت عن ذكرها، لكنها تحدثت عن استخدام الجرذان والقطط في عمليات التعذيب وحتى الاغتصاب .
وتروي الشابة أنها لم تعد تطيق رؤية الخبز، وشرحت السبب قائلة: "كانوا يحضرون لنا خبزا يابسا وعندما كنا نقول للمجندين إنه لا يمكن أكله يقومون بالبول عليه وإجبارنا على أكله ".
أهم إنجاز تقول نور إنها خرجت به من المعتقل معرفة المسؤول عن اعتقال وتعذيب واغتصاب عشرات الفتيات السوريات وهو "باسل حزقلي)أبو عاهد(" الذي طالبت المنظمات الدولية بملاحقته كمجرم حرب ".
تمكنت نور من الهرب من البلاد بمساعدة شخص أحجمت عن ذكر تفاصيل كثيرة عنه حفاظا على سلامته حيث نقلها لأشخاص قاموا بتهريبها للأردن نهاية فبراير/شباط الماضي .
مأساة نور مستمرة في رحلتها مع العلاج النفسي والجسدي، هي الأخت الأكبر مع شقيقها الموجود في لبنان وهو الشخص الوحيد من عائلتها الذي تمكن نشطاء سوريون في عمان من التواصل معه، حيث رفض التعاون معهم بعد أن علم بتعرض شقيقته للاغتصاب.

حالة أخرى إنها أم يوسف التي أعطتنا اسمها و لكن امتنعت عن السماح لنا بإظهاره خوفا على أهلها المتواجدين في حمص
أم يوسف ناشطة في مجال تأمين الأدوية وإيصال المساعدات الطبية عمرها 32 من حمص.
تم اختطافها بتاريخ 17/5/2012 كانت أم يوسف في طريقها إلى إحدى المستشفيات وبعدما أنهت مهمتها بتوصيل الأدوية وهي في طريق العودة تم توقيفها من قبل حاجز في منطقة قاسيون داخل العاصمة دمشق ، فسألها العناصر الذين على الحاجز

من أين هي ، فأجابتهم من حمص ، طلبوا بطاقتها الشخصية والتي لم تكن تحملها في حينها، مما أدى إلى إلقاء القبض عليها مع السائق أحمد الذي كان يساعدها في إيصال الأدوية وحجزوا سيارته، وأحضروها إلى فرع الأمن العسكري في دمشق.
ذكرت أم يوسف أن الحاجز هو حاجز للجيش السوري وكان قسم من عناصر الحاجز يرتدون اللباس العسكري والبعض الأخر بالثياب المدنية ولكن كانوا جميعهم مشتركين بحمل الأسلحة الرشاشة)الكلاشنكوف(وكان من بينهم ضابط باللباس العسكري ومجموعة من العناصر وكانت لهجتهم قروية ساحلية مميزة، تم اعتقالها بنفس سيارة الأجرة و تم أخذها إلى الفرع بنفس السيارة مع السائق.
روت أم يوسف أنهم مرروها على أربع أفرع أمنية، تعرفت على أحدها وهو فرع الأمن العسكري واستغرق التحقيق معها في كل فرع ما بين 2-4 ساعات ولكن مكان اعتقالها الدائم كان في فرع - الأمن العسكري .
صودر هاتفها الجوال ومنعت أم يوسف من الكلام مع أي شخص من أهلها أو مع طبيب أو محام كما منع عنها الزيارات والتواصل مع أي أحد خارج فرع الأمن العسكري .
لم يعرف أحد من أسرة أم يوسف مكانها إلا بعد ثلاثة أيام)وهذه الثلاثة أيام رفضت التكلم عنها بشكل كامل مع إصابتها بنوبة بكاء شديدة . وفي أول اتصال بين ضباط بالفرع الأمن العسكري و بين الأهل طلب الضابط مبلغ مليون ومئتي ألف ليرة سورية فقط من أجل تقرير طبي يوضح بأن أم يوسف لم يمسها أحد. ثم طلبوا مبلغ 250 ألف ليرة سورية من أجل إخلاء السبيل . وتم دفع المبالغ المالية ولكن تأخر إخلاء السبيل حيث طلب الضابط مئة وخمسين ألف ليرة سورية إضافية .
دفعت أسرة أم يوسف كل المبالغ المطلوبة من أجل إخلاء سبيلها وفعلاً بعد دفع كل المبالغ تم إخلاء سبيل أم يوسف، لم يكن هناك أسماء ولا مقابلات مباشرة بين عناصر الأمن العسكري وأسرة أم يوسف، كان هناك شيخ هو صلة الوصل بين الأهل و ضابط فرع الأمن العسكري .

ذكرت أم يوسف أنها لم تتعرض لاستعمال القوة ولكن كان الضغط النفسي كبيراً جداً ، ولكن كانت ظروف الاعتقال سيئة جداً حيث بقيت أول ثلاثة أيام من دون طعام أو شراب)بعدها تم قبض دفعة من المبلغ وعندها أصبحوا يدخلون لها الطعام(و كان مكان الاعتقال غير مناسب حتى للحيوانات وذكرت أم يوسف أن هناك الكثير من الفتيات وبأعمار مختلفة معتقلات .
رفضت أم يوسف في أثناء الحديث إليها بوجود اختها التكلم عن الأيام الثلاثة الأولى من اعتقالها بشكل جازم و كامل .
تعيش أم يوسف في حالة مزرية بعد خروجها، تنزع إلى الوحدة وترفض كل الناس حولها وتعيش على الحبوب المهدئة حتى أنها لا ترى أطفالها أو زوجها وترفض حتى لمس زوجها لها وحتى وصلت لمرحلة أنها طلبت الطلاق منه ، ولا تتكلم مع أحد ، حالتها النفسية جدا سيئة، وهي في حالة نوم دائم ولا تظل مستيقظة أكثر من أربع ساعات في اليوم والليلة، في حالة إرهاق جسدي دائم ، تمتنع عن الطعام والشراب، وفي حالة بكاء دائم في حال الحديث مع أي من أفراد أسرتها حتى لو كانوا والديها ، انخفض وزنها 10 كيلو غرام في هذه المحنة ومما زاد في محنتها أن فرع الأمن العسكري اتصل بها و طلب منها زيارة الفرع مما جعلها تعيش في حالة رعب ثانية إلى ما قبل هروبها من دمشق .

رواية لاجئة مقيمة في الأردن حاليا حول حادثة اغتصاب حدثت معها :
أسماء (20 سنة) كتب لها النجاة بنفسها من المذابح المنتشرة في طول البلاد وعرضها، لتروي حكايتها الصادمة مع أربعة من الجنود السوريين الذين اغتصبوها على مرأى من أهالي حي الخالدية في حمص. تقول من مكان إقامتها في مدينة المفرق الحدودية، إنها هربت من "موت محتم" لمشاركة أشقائها في الثورة، مستذكرة تلك الليلة التي فرت بها إلى الأردن تحت غطاء الضباب والظلام الكثيف برفقة عائلتها و 300 من سكان حيها المدمر، حاملين كما تقول "دلائل على فظاعة الوضع في سورية" . وتمضي الفتاة بكثير من الألم قائلة: "بفعلتهم الشنيعة قتلوا أحلامي ومستقبلي، بفعلتهم قتلوا الفرح في داخلي".

محافظة اللاذقية :

ذكر شخص بأنه كان شاهد عيان على اغتصاب العديد من النساء من قبل عملاء المخابرات في منزل في الحفة في أوائل حزيران/يونيو 2012. وذكر شخصين اخرين، أيضا من سكان الحفة خلال شهر حزيران/يونيو 2012، بأن الشبيحة اعتادوا دخول البيوت واغتصاب النساء. وقام شخص واحد بتقديم التفاصيل حول اغتصاب علني للنساء في شوارع حي شير بالحفة.

تقول ايمي فتاة من منطقة الرمل الجنوبي - اللاذقية بأن صاحب المنزل التي تسكنه طلب من جارتها أن تمارس معه الرذيلة مقابل السماح لها بالبقاء في المنزل, وهددها إن لم تفعل بأن يبلغ السطات عن أن قريبها بأنه من الناشطين المعارضين ولم تكن هي وحدها من تعرضت لذلك.

(ر.ح) كانت تستقل سيارة أجرة باتجاه عيادة الطبيب حين انتبه السائق لحديث مع زوجها وهو أحد أفراد المجموعات المسلحة فأخذها لفرع الأمن العسكري وكانت حاملا في شهرها الأول وقد أفرج عنها في اليوم التالي لتعود وقد خسرت جنينها بسبب تعرضها للاغتصاب في الفرع.

محافظة ريف دمشق :

مجند في الجيش السوري يعترف بارتكابه 5 عمليات اغتصاب

ثلاثة حالات في مدينة التل بريف دمشق

حالتين في حي المزة بالعاصمة دمشق

محافظة حماة :

منيرة لاجئة سورية متواجدة في الأردن (39 سنة)

« أمل وقفت عاجزة أمام اغتصاب ابنتها وقتلها على أيدي الأمن و الشبيحة . تحاول منيرة التي تستخدم اسماً مستعاراً - خشية العار - لملمة أوجاعها في تلك الغرفة الضيقة من السكن المبني على مقربة من الحدود، والذي وفرته إحدى الجمعيات الخيرية في الرمثا للفارين من مصير مجهول في الجارة الشمالية.

تذكر منيرة القادمة من مدينة حماة، كيف أن " الشبيحة اغتصبوا ابنتها العشرينية تسنيم خمس عشرة مرة، قبل أن يقدموا على قتلها خنقاً "في ذلك اليوم المسكون برائحة الموت.

محافظة طرطوس :

(ب . ي) فتاة من بانياس - طرطوس في العشرين من عمرها تنحدر من أسرة كبيرة كانت تنتمي في فترة ما إلى حزب الإخوان المسلمين اعتقلت في فرع الأمن العسكري بمحافظة طرطوس, تناوب على اغتصابها تسعة أشخاص في فرع الأمن العسكري وحين نقلت إلى حمص في فرع المخابرات الجوية تقول صديقتها (ه . ي) بأنها تتحدث كثيرا عن إنهاء حياتها.

محافظة درعا :

بسمة (26 سنة) الفارة ووالدتها المسنّة من أحد الأحياء الصغيرة في درعا البلد البعيدة عن الأردن 2كلم فقط.

تقول وعلامات الخوف بادية على قسمات وجهها الشاحب: "في الخامس من شهر نيسان ابريل العام الماضي، كان رتل من الدبابات يحوم داخل القرية التي تقطنها، كانوا يطلقون النار في كل الاتجاهات.

عشرات المدنيين سقطوا على الأرض مضرجين بدمائهم" .

تمنت بسمة الموت ألف مرة كما تقول، "على أن تجرد من ملابسها وتقع فريسة مجرمين فقدوا الإنسانية".

وتضيف أن قوات الأمن ومن يوصفون بالشبيحة "يصعدون حملتهم الوحشية في قرى غير معروفة وبعيدة عن المدن الرئيسة، فتغلق المدارس والمتاجر، وتواصل القصف، وتغتصب النساء والأطفال"

اعتراف لأحد جنود المشاة السابقين في جيش الأسد :

اعتراف أحد جنود المشاة السابقين في جيش الأسد "أزاد" و الذي رفض الكشف عن أسمه خشية على أقاربه الذين ما زالوا داخل الأراضي السورية في 2 أبريل/ نيسان 2012

يقول أحد جنود المشاة السابقين في جيش الأسد أنه بالإضافة إلى إطلاق النار على المدنيين العزل، فإن أفراداً من الجيش السوري النظامي قاموا باغتصاب النساء والفتيات بشكل روتيني، بالإضافة إلى تعذيب الأطفال وتشجيع قواتهم على نهب المنازل التي تعرضت للقصف.

كما ذكر أنه تم إعطاء الأوامر لعشرة جنود ليقوموا باقتحام منازل الأهالي بهدف اعتقال عدد من الرجال المطلوبين من قبل أجهزة الاستخبارات السورية، وتضمنت الأوامر أن " لديهم الحرية بفعل ما يريدون". وذكر أنه في بداية شهرتموز/يوليو الماضي، قامت وحدته باعتقال وتعذيب من خمسة إلى عشرة أشخاص يومياً، حيث يقول " آزاد "كان لدينا غرفة للتعذيب في قاعدتنا، وكان التعذيب يتضمن التعذيب الجسدي –الضرب- والتعذيب النفسي، كما ذكر آزاد، وهو سوري كردي وكان من الذين فروا في مارس/ آذار ، بأنهم قاموا " بجلب النساء والفتيات ووضعوهن في غرفة مغلقة، وطلبوا من الجنود اغتصابهن "، وغالباً ما يتم قتل هؤلاء النسوة كما يقول آزاد .

اغتصاب القاصرات :

فتاة من إحدى المحافظات عمرها تقريباً 12 أثنا عشر عاماً، و أختها عمرها 14 أربعة عشر عاماً. قام رجال الأمن و الشبيحة باغتصابهن في منزلهن أمام والدتهن و شقيقهن وتناوبوا عليهن الواحد تلو الأخر، و اشبعوا الجميع ضرباً و كانوا محظوظين فتركوهم بعد ذلك. أراد الشقيقان بعد أن مغادرة الأمن و الشبيحة قتل أختيهما " لغسل العار " ولكن الوالدة تمكنت من جلب الجيران وإنقاذهن وتهريبهن إلى الأردن والاختباء هناك.

فتاة أخرى من نفس المحافظة عمرها 17 عاماً تم تفتيش منزلها بحضور والدها ووالدتها ثم اغتصبوا الفتاة أمامهم وبعد ذلك اختطفوها، ما تذكره إنهم ولمدة خمسة عشر يوماً كان ينقلوها من شقة إلى أخرى ولكل شقة فتاة مسؤولة عنها وعن أخريات وحراسة، كان في هذه الشقق عدة فتيات من 5 إلى عشرة في الشقة و كل يوم يتناوب الشبيحة و رجال الأمن على اغتصابها واغتصاب الأخريات حتى قضت أسبوعين على هذا النحو .كانوا قبل القيام بالاغتصاب يقومون بحقن الفتيات بمادة ما في الفخذ تبقيهن مدركات لما يحصل لكنهن مشلولات الحركة، و تحدثت عن مجموعة وحوش منهم قيدوها ثم نزعوا ثيابها واحضروا مكواة كهربائية، سخنوها وقاموا بكي داخل عضوها التناسلي من الداخل و الخارج، وغابت عن الوعي لتصحوا في اليوم الثاني و تجد نفسها عاريةً على سرير في فرع فلسطين " تمت معرفته لاحقاً " بعد فترة تم الإفراج عنها قام أهلها بأخذها والهرب إلى الأردن، وقد تم تأمين إجراء عمليات ترميم و تجميل للمناطق المصابة من جسدها بعد أن تم توثيق حالتها كاملة ولكنهم وجدوا أن المادة التي حقنت بها في فخذها عدة مرات بنفس المناطق مازالت آثارها موجودة وأدى إلى حدوث نزف داخلي ومرض في الدم. ويعتقد أنها ستبقى تعاني منه لفترة طويلة إن كتب لها الشفاء .

وصلت فتاة عمرها 15 عاماً إلى المستشفى تم نقلها عبر الحدود عن طريق فاعلي خير، قتل أهلها واغتصبت لمدة عشرة أيام داخل شقق في نفس المحافظة، قبل نقلها لفرع فلسطين بعدة أيام، قاموا بإحضار فئران و دس رؤوسهن داخل عضوها التناسلي من الداخل ومن الخارج وجعلهم يؤذونها لتنتشر السموم في جسدها. نقلت إلى فرع فلسطين وحدث لها التهابات داخل الرحم والبطن ورميت الفتاة في مكانٍ معزول في ضواحي دمشق لتموت، ولكن شاء إرادة الله لها أن تعيش لتروي قصتها. وجدها مجموعة من الشباب، الذين قاموا بإيوائها و تقديم بعض العلاج ثم تم تهريبها إلى الأردن وتم توثيق حالتها بالكامل طبياً، عولجت الفتاة ولكن مازالت تتوالى عليها الالتهابات في البطن وتوجد نفس أثار الحقن في الفخذ و تعاني من نفس مرض الدم .

الاستنتاجات :

1. لاحظت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ارتكاب القوات الموالية للحكومة السورية لجرائم الاغتصاب و العنف الجنسي على نحو شمل كافة المحافظات السورية بشكل يعتبر ممنهج و واسع النطاق فهي تعتبر جرائم ضد الإنسانية.

2. هناك ارتباط و ثيق بين حصول الاغتصاب و بين النزاع المسلح الجاري ولقد ارتكبته القوات الماولية للحكومة السورية بهدف ردع و ارهاب الثوار المسلحين و الضغط عليهم فهو يعتبر بذلك جريمة حرب .
3. تمت ممارسة عملية الاغتصاب داخل أماكن الاعتقال الرسمية و غير الرسمية كأسلوب من أساليب التعذيب ، مما يعتبر خرقا لكل من القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

3. الاختطاف:

أقسى ما تكابده المرأة في سورية هو الاختطاف ويقوم طرفي النزاع بذلك إما للتبادل أو للقصاص أو يكون خطفا مضادا و من الصعوبة بمكان إحصاء عدد النساء المختطفات وذلك بسبب التكتم الشديد على ذلك من أجل ضمان عمليات التسليم والتبادل ومن أكثر المدن التي شهدت حوادث اختطاف كانت مدينة حمص وريف دمشق وفي حمص تأسست مكاتب شبيهة بالمكاتب العقارية من أجل تغطية عمليات التبادل في الخالدية – حمص كان مكتب صفوان مشارقة المعني بالمختطفين من المعارضة بينما كان مكتب أبو نايف خضور المعني بالمختطفين المؤيدين للحكومة , ومهمة المكتب تأمين عملية التبادل وذلك بمقابل مادي وبشري ,(مقابل البنت الواحدة 5 شباب و70 ألف على كل واحد) و قبل تأسيس هذه المكاتب كانت أغلب حالات الاختطاف تنتهي بقتل الضحية خلال المبادلة.

هبة مشارقة فتاة تبلغ العشرين من حي باب الدريب تقول : داهم سبعة مسلحين بلباس جيش الأسد برفقة ضابط بالأمن السياسي يدعى أحمد منصور ودون أي يسمحوا لنا بأي كلمة وضعوا على أعيننا عصابة سوداء وأخذونا إلى منزل آخر ,دون أن يسمحوا لي بوضع غطاء رأسي حتى وأمي وضعت كوفية والدي (السلك), قضينا 28 يوم كانت الأشد رعبا في حياتي , كان أبوعلي يتوعد باغتصابي وتقطيعي ان لم تعد كتيبة الفاروق ابن عمه
والشيء الوحيد الذي حال دون أن يقوم باغتصابي هو ضمان عودة القناص سالما ! كانت أمي تتحدث لصاحب المكتب وهو ابن عم والدي وتخبره بأن يجتهد لإطلاق سراحنا قائلة (ألا تخاف على شرفك, هل تريد ان ينتهكوا عرضك أمامي) ,أخبرني أحد أفراد الكتيبة بأن أشير له بإصبعي إن كان أحدهم قد اغتصبني أو آذاني متعهدا بعدم تسليم الأسير وقتله حالا في حال أشرت له بذلك لقد كنت مرتعبة من أي حركة قد تصدر مني و تفهم على أنها إشارة له بذلك .....
و تقول الوالدة :" لن أنسى أبدا ذلك اليوم في المكتب حيث أتوا بنا بعد عقد الصفقة وسلمنا فايز دروش لهم مقابل الأسير وآخرون غيره , كان موقفا حرجاً وصعباً لم أتوقف عن البكاء لقد كان الجميع رجالا , كان موقفا صعبا ومخيفا للغاية "
اختطفت (ل. ع)بشكل عشوائي و تعرضت للتحرش والاغتصاب من قبل مختطفيها الذين حاولوا مبادلتها مع أسرى عند المعارضة المسلحة وبعد مقتل عائلتين كان من المرجح أن تكون بديلة عنهم ظنت أنها ستلاقي المصير ذاته وكانت في حقيقة الأمر تتمناه , بقيت عند المختطفين حوالي الشهر لتعود وقد أنهك جسدها الصعق بالكهرباء والحرق بالسجائر وتناوب المختطفين على اغتصابها .... حين قابلتها إحدى الباحثات لم تكن ترغب سوى بالتخلص من الحمل الذي نتج عن اغتصابها ورغم تخلصها منه ومضي أشهر طوال على الحادثة إلا أن (ل. ع) لا تزال ترتجف حين تذكر الحادثة وترتعب من فكرة الالتقاء بأحد ولا تزال راغبة في الموت .
هناك عدة حالات قتلت فيها الفتاة المختطفة, أحيانا خلال عملية المبادلة كما حصل مع الدكتورة الجامعية في كلية التربية بحمص, التي خطفت من مبنى كلية التربية وطلبوا فدية مالية و حين تم دفعها قتلها الخاطفون وألقوا بجثتها
راما العسس اختطفها أربعة مسلحين موالين للحكومة السورية بتاريخ : 27-08-2012 من أمام منزلها واحتجزوها في سيارة انفينيتي مظللة بينما صعدوا إلى منزلها وسرقوا أجهزتها الإلكترونية ومبلغا ماليا كان في المنزل و أخبروا العائلة بتجهيز فدية مقابل استردادها, انصاع الأهل بشكل كامل واتفقوا على تسليم المبلغ عند مشفى الرازي في المزة مقابل مكتب شركة الاتصالات M.T.N
ظهرت السيارة ذاتها التي أخذت راما قبل يومين وتناولوا من يد شقيقها المبلغ بعد أن أشهروا أسلحتهم في وجهه وقالوا جملة واحدة قبل أن يبتعدوا (بعد نصف ساعة ستكون الفتاة في المنزل) لكن راما لم تظهر أبدا واختفى كل أثر لها وبالرغم من عدة محاولات لمبادلتها مع مخطتفين آخرين أو أسرى إلا أن ذلك لم ينجح أبدا

4. الاعتقال و التعذيب داخل المعتقلات ومايتعلق بهما :

بالرغم من كون أعداد النساء المعتقلات تعتبر قليلة مقارنة بأعداد الذكور إلا أنهن تعرضن لأقصى ما يمكن التعرض له من عقوبات وقد وثق اعتقال أكثر من4500 معتقلة بحسب تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان ، كما لم تراعي السلطات الحكومية الطبية البشرية لهن بل أخضعتهن لظروف تعذيب شبيه بما يتعرض له الرجال من تعذيب ممنهج ادى إلى مقتل 25 سيدة معتقلة تم تعذيبها حتى ماتت أثناء التعذيب.

نماذج مختلفة عن سيدات معتقلات :

تقضي السيدات في أفرع الأمن أسوأ فترات الاعتقال ,خاصة في الأيام الأولى و خلال التحقيق معهن , و يستغرق أحيانا أسبوعاً إلى شهرين إذ لا يحقّ لأيّ جهة أمنية احتجاز مواطن أكثر من 60 يوماً دون أن يحال إلى القضاء.أو توجيه تهمة له , لكن بعضهن يبقين في أفرع الأمن مجمل فترة احتجازهن كما حصل مع (ه . ف) و صديقتها (ر.ق) اللواتي بقين في الفرع 227 خلال الأشهر الخمسة الأولى من فترة اعتقالهما بتاريخ 20-6-2012 وحتى تاريخ 17 1-2013-

تقول (ه . ف)" كانوا يوقفون تعذيب المعتقلين عندما نريد الذهاب للحمام حتى لا نراهم لكن آثاره تكون واضحة على أجسادهم , كنا نسمع البكاء , أصوات السلخ ...,, الضرب , الصراخ , صعق الكهرباء , كنا نشتم رائحة التعذيب ... رائحة الدم , وفي كل يومين تقريبا كانوا يلقون القبض على مجموعة من المسلحين ويقومون بما يسمونه حفلة تعذيب يجمعوهم ويضربوهم .. وغالبا يتوفى اثنان أو ثلاثة على الأقل ... إن أصواتهم لا تغيب عن بالي مطلقاً "

وبالرغم من كونهن لم تتعرضن لتعذيب جسدي سوى حين اعتقالهن عند الحاجز إلا أنهن حين أخبرهم السجانون بأنهن لن يخرجوا مطلقاً حاولن الانتحار عدة مرات بسبب التبعات النفسية لما رأينه في الفرع

تروي لبنى زاعور كيف احتجزت مع أسرتها خلال نزوحهم من محافظة السويداء إلى خارج البلاد هي وشقيقتها كندة ووالدها سمير وشقيقها قيس المعاق ,حيث استوقفهم حاجز في صيدا بمحافظة درعا في المنطقة ما بين درعا والسويداء وتسيطر عليها مجموعة من المقاتلين الملتحين كانوا يركبون دراجات نارية و يحملون أعلاماً سوداء ,طلبوا بطاقات العائلة الشخصية و حين عرفوا أنهم من الطائفة الدرزية قام أحدهم بتلقيم سلاحه وإطلاق الرصاص في الهواء وهمّ بإطلاق الرصاص وقتلهم جميعا لكن شخصاً آخر لم يسمح له بذلك مذكراً إياه بأنهم لم يرتكبوا أي جرم

"لحظات رعب وشعرة رفيعة فصلت بينا وبين حدوث مجزرة كنا نحن ضحاياها "

احتجزت الجماعة الوالد سمير الزاعور وابنه قيس بينما طلبوا من الفتيات التوجه لمنزل أحد سكان القرية وغابوا لحوالي الساعتين والنصف وتقول لبنى أنهم كانوا خلالها معصوبي العينين وراكعين وقد ضرب الوالد على رأسه ما سبب له برضوض بسيطة عدا عن إهانة وشتم المذهب الدرزي وقد قال أحدهم مخاطبا أباها " ألا تريد الكلام ؟ حسناً ستتكلم حين نطلق الرصاص على ابنك المجنون " و أطلق رصاصاً في الهواء بحضور قيس وبعد تسوية الأمور عن طريق بعض الأهالي أعادوا قيس أخيها وكان يبكي من الخوف والفرح معاً لرجوعه حياً

فاطمة سعد من مدينة اللاذقية كانت ممن تعرضن خلال الاعتقال للتعذيب الجسدي والنفسي معا , بعد مداهمة المخابرات العسكرية لمنزلها فجر يوم 28-6-2012 اعتقلتها مع والدها بتهمة تجهيز مشافي ميدانية , وخلال التحقيق رشقها المحقق بفنجان قهوة أمامه بينما لا يزال والدها موجودا دون أن يتمكن من عمل أي شيء للدفاع عن ابنته وبعد أن غادر بدأ العناصر بالتناوب على ضربها بالأيدي والأرجل والسياط وحتى البصاق في وجهها ,وحين كانت تنهار مغشية عليها, كان أحدهم يفرغ زجاجة ماء بارد على رأسها حتى تستفيق ليتابعوا معها التحقيق الذي كان يدوم لـ 12 ساعة متواصلة , تعرضت فاطمة للشبح , كما تعرضت لحرق جسدها بأعقاب السجائر مرات عدة

"كانت رحلة طويلة من الرفس والضرب والتهديد حتى أقر بمعرفتي بأحد الناشطين وحين اعترفت بعد أن هددني باغتصابي قاموا بتعليقي لثلاثة ساعات بعد ربط يدي ورفعي عن الأرض,شعرت بأني أموت , قام المحقق بصعقي بعصا خشبية عليها شريط كهربائي معُرَى لثلاثة أيام متتالية "

الإنتهاكات المتعلقة بزيارات أهالي المعتقلات في السجون:

تحرم النساء المعتقلات من الزيارات ولا يسمح للعائلة بالسؤال عنهن ويتم إنكار وجودهن حيث يخبرون الأهالي بأن القاعدة و جبهة النصرة و الإرهابيين هم من قاموا بخطف بناتهن ،وهذا يعتبر بمثابة عقوبة إضافية للمعتقلة وذويها , ويسري المنع في جميع أفرع الأمن, يقول المحامي ميشيل شماس : لا يمكننا فعل شيء حتى تحال المحتجزة إلى أحد السجون وهناك يمكن لنا معرفة أحوالها ومتابعة قضيتها وأحيانا حتى في السجون تمنع عنها الزيارة ولا يدرج اسمها رغم وجودها في المكان.

(ف . ز) مدرسة اعتقلت من منزلها في حي المزة بالعاصمة دمشق بتاريخ 7-2-2013 واحتجزت في فرع كفرسوسة (215) إلا أن أسرتها لم تتمكن حتى الساعة من الاطمئنان عليها أو رؤيتها

احتجزت فاطمة سعد في فرع فلسطين (235) لشهرين متتابعين لم تر فيهما غير العناصر الذين كانوا يحضرون لها الطعام, و تقول بأنها و كانت تظن أنها وحدها موجودة في هذا المكان وقد ظن البعض أنها فقدت عقلها نتيجة عزلتها لفترة طويلة وقد تنقلت خلال أشهر اعتقالها التسعة بين حمص واللاذقية ودمشق إلا أن أسرتها لم تتمكن من زيارتها إلا بعد مرور أكثر من 6 اشهر على اعتقالها في سجن اللاذقية المدني

سارة حسين احتجزت في فرع فلسطين (235) في العاصمة السورية دمشق لكن أحدا لم يسمح له بالاتصال بها أو زيارتها ,وبالرغم من معرفتها بأن والدتها المدرسة هند المجلي والتي اعتقلت بتاريخ 14/09/2012 محتجزة في الفرع ذاته لكنها لم تتمكن من رؤيتها ولم تعلم الأم بوجود ابنتها كذلك , تقول (ل . ز) " كانت سارة تغني بصوت عال حتى تسمعها أمها وتتعرف لصوتها وتعلم أن ما يفصل بينهما هو الجدار , لكنها لم تعلم ابداً إن حصل ذلك " حين أفرج عن الأم بتاريخ 08/01/2013 علمت باعتقال ابنتها في ذات المكان إضافة لمقتل أحد أخوتها واعتقال الآخر مع ابنته أليسار مجلي

وكانت (ه.ف) وصديقتها (ر.ق) اللتين اعتقلتا في فرع 227 في دمشق منذ تاريخ 20-6-2012 وحتى تاريخ 17-1-2013 وظن ذووهما أنهما فقدتا إلى الأبد حتى أفرج عن بعض السجينات الأخريات ممن كن معهن وتم التعرف على مكان وجودهن

الظروف الصحية داخل المعتقلات والخدمات الطبية المتوفرة:

تنعدم الرعاية الصحية بشكل شبه تام وتحرم المصابات بأمراض جسدية مزمنة من العلاج الطبي رغم حاجة بعضهن الملحة للدواء ما يزيد من محنتهن وحتى المصابات بمرض عضال لا يتلقين أدنى رعاية

تقول (ه . ج) " كنا في سجن عدرا حدث مع الفتاة ملك القادمة من سعسع حالة اختلاج ووقعت أرضا طلبنا من الأمن وتوسلنا إليهم أن ينقلوها إلى المشفى وبعد ساعات قدموا و أخذوها ,ثم أعادوها إلى السجن بذات اليوم وقد أخبرت أنها هي من طلب ذلك وبأنها غادرت المشفى على مسؤوليتها , وكانت بعد هذه الحادثة تعاني من حالات الصرع داخل الزنزانة في كل يوم تسع مرات على الأقل و لم يرض أحد من العساكر او الضباط أن يعطيها ولو حبة مهدئ!!! لقد كانت حالتها الصحية يرثى لها ولم تكن تتواصل مع أحد من عائلتها مطلقاً"

تقول (ه , ف) وهي طالبة جامعية حمام واحد يتناوب عليه حوالي 100 معتقل من الرجال والنساء في الساعة الواحدة ,لا يوجد أي مناشف أو صابون والرطوبة تسود المكان و النظافة معدومة ما سبب بانتشار الفطريات على الجسم وبسبب استهزاء المشرف الطبي بها حين كانت تحتاج للفوط الصحية قررت استخدام ملابسها كفوط نسائية خلال العادة الشهرية ما سبب لها التهابات مزمنة بقيت مرافقة لها طيلة فترة اعتقالها و برغم طلبها من الممرض المسؤول علاجا ذلك وطلب إحدى المعتقلات اللواتي تعملن في مستوصف وهي (م . ج) أيضا منه نوعاً من الدواء ليقدمه لها ورجته ليحضره لكنه لم يحضر سوى علاج أطلقوا عليه اسم الطباشير بسبب انعدام فائدته ولم تتخلص من المرض إلى حين خروجها من المعتقل , كذلك بقيت فاطمة سعد لشهرين تأتيها العادة الشهرية وتنتهي دون أن تستخدم أي وسيلة صحية !

وهناك أكثر من امرأة كن حوامل حين تم اعتقالهن ووضعن في السجن منهن آية الأحمد من حلب وملكة الخطيب من ريف دمشق -عقربا و فداء(أم يحيى) من حماة وبالرغم أن أسرة آية وفرت إحتياجات الطفل المولود إلا أنه وبحسب (ه .ج) لم يكن العناصر يحضرنها لها عندما احتاجتها بينما عانت فداء من الحصول على حاجات مولودها الجديد عدا عن حاجات طفلها يحيى الذي كان معها ذو الخمس أعوام.

تقول هنادي:" و خلال فترة احتجازي رأيت العديد من النساء بعمر 50 و 60 غالبا كن يعانين من بعض الأمراض لكنهن لم يحصلن على أي رعاية , ,وقد توفيت سيدة من اللاذقية تدعى هدى في المهجع المجاور لي بسبب نوبة ربو أصابتها ولم يسعفها أحد أو حتى يقدم لها أي دواء , كذلك كانت عدة سيدات يعانين من أوجاع الديسك ولم يقدم لهن أي علاج
وبحسب مركز توثيق الانتهاكات فإن السيدة كندة الشماع من حمص – دير بعلبة اعتقلت وهي مصابة بسرطان الثدي كذلك فتحية حسين ابراهيم من درعا – المخيم أيضاً مصابة بسرطان الغدة الدرقية وهشاشة العظام ولم تقدم لهن أي رعاية صحية الحرمان من محاكمة عادلة :
أصدرت الحكومة السورية بقيادة بشار الأسد ثلاثة قوانين أصدرت بتاريخ 03/07/2012 تخصصت لمكافحة الإرهاب وحددت فيها العقوبات المترتبة على القيام بالعمل الإرهابي أو الترويج له , ,واستحدثت في خضم ذلك محكمة الإرهاب : وهي محكمة استثنائية استحدثت بموجب القانون رقم 22 للعام 2012 , تختص بالنظر في قضايا الإرهاب و مقرها دمشق ونصت المادة (4) منها على أن يشمل اختصاص المحكمة جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين. وتقضي المادة (7) انه مع الاحتفاظ بحق الدفاع لا تتقيد المحكمة بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة , . وبحسب المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية فإنه حتى القضاة المعينون بها يؤكدون عدم مسؤوليتهم عن أي إجراء في هذه المحكمة وبأن العناصر الموجودة فيها تتبع لجهة أمنية تقوم بإعطائهم الأوامر والتوجيهات ,فلا تتوفر بها شروط المحاكمة العادلة من حيث الحيادية والنزاهة وحق الدفاع عن المتهمين ما يجعل دور المحامين دورا هامشيا جدا وتتألف محكمة الإرهاب من رئيس ومستشارين أحدهما عسكري برتبة عقيد.

يتم تحويل ملف المعتقلين من النشطاء إلى محكمة الإرهاب لتتم محاكمتهم بتهمة دعم وتمويل الإرهاب والاشتراك بالعمليات الإرهابية. وتحاكم اليوم عشرات النساء وفقاً لأحكام المادتين 7 و8 من قانون الإرهاب رقم 19 لعام 2012 الخاص بمكافحة الارهاب ويتضمن تعريفا بالعمل الارهابي والمنظمة الارهابية وتمويل الإرهاب وعقوبات القيام بهذا العمل أو الترويج له. واتى إصدار الرئيس بشار الأسد هذه القوانين الثلاثة على ضوء الأزمة التي تعيشها سوريا منذ منتصف مارس - آذار العام الماضي وقد وجهت هذه التهمة للصحفية شذى المداد ومنى الوادي ومجد شربجي وسوسن وغادة العبار وغيرهن كثيرات.

الإبعاد مقابل الإفراج :

فاتن فواز رجب من دوما – ريف دمشق حاصلة على شهادة الماجستير في الفيزياء اعتقلها جهاز المخابرات الجوية بتاريخ 26 / 11 / 2011 حيث قضت في فرع التحقيق التابع لادارة المخابرات الجوية عشرة أشهر قبل أن يتم تحويلها إلى فرع المهام الخاصة (215) التابع لشعبة المخابرات العسكرية حيث لاتزال هناك حتى إعداد هذا التقرير .
وتقول نور حمزة بأنها تتلقى حقناً لم تعرف ماهيتها وبأنها حليقة الرأس وقد تعرضت للتعذيب بشكل كبير , كذلك أفادت المهندسة مريم فياض والتي قضت مع فاتن أسبوعاً في ذات الزنزانة أن الحكومة تضغط عليها لتتمكن من الحصول على نتائج أبحاثها التي كانت تقوم بها وقد عرضت عليها إخلاء سبيلها مقابل التوقيع على ورقة تغادر بموجبها سوريا إلى جمهورية إيران الإسلامية و لكنها ترفض ذلك و قد أخبرت مريم بأن فاتن فعلا حليقة الرأس لكنها هي من طلبت ذلك بسبب كثرة القمل والتلبد الذي أصاب شعرها وعجزها عن الاهتمام به كما ذكرت أنها تنزف دماً من عينيها وأذنيها و تعاني من نوبات صرع أحياناً ويعتقد أن الأدوية هي من تسبب لها بذلك ,ويذكر أن جميل حسن مدير فرع المخابرات العسكرية قال لها بأنها ستكون خرفة خلال عامين على الأكثر بعد رفضها التعاون مع الحكومة

اتخاذ النساء دروعا بشرية :

استخدمت النساء كدروع بشرية في عدة أماكن في سوريا خلال تنفيذ عمليات
الاقتحام لبعض الأحياء أو لغرض الهروب من نيران الاشتباكات.
- في حي عشيرة بحمص أجبرت الحكومة السورية النساء على السير أمام قوات الجيش خلال تحرك قوات الجيش ودخوله الحي بحسب أحد أفراد المجموعات المسلحة.

- في حي الميدان بمدينة حلب استخدمت سيدة كدرع بشري للاحتماء من القناصة وتبادل النيران بتاريخ 12-1-2013
- في الجبل الوسطاني بريف إدلب رصد استخدام مجموعة من المدنيين وبينهم نساء وأطفال لفك الحصار عن حاجز الضهر 6-10-2012.
- وقد وثق الزملاء في منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها الصادر عام 2013 ذلك وجاء فيه "عرضت القوات الحكومية السورية السكان للخطر إذ أجبرتهم على السير أمام قوات الجيش أثناء عمليات اعتقال وأثناء تحركات القوات وأثناء هجمات على بلدات وقرى. قال شهود من بلدات الجانودية وكفرنبل وكفروما وعين لاروز في محافظة إدلب إنهم رأوا الجيش والشبيحة يجبرون الناس على السير أمامهم أثناء عملية في مارس/آذار لاستعادة مناطق سقطت في يد المعارضة" ذكرت السيدة (م , ا) أنها كانت مع صديقتها (م . ش) وهي من مدينة داريا و تحمل الجنسية الفرنسية حين استوقفهما حاجز للجيش يدعى حاجز الأربعين على طريق المعضمية –داريا بتاريخ 31-12-2012 وخلال قيام عناصر الأمن بتفتيشهما حصل تبادل لإطلاق النار بين المجموعات المسلحة و أفراد من الحكومة , و مع ازدياد حدة الاشتباك قام قائد فرقة المخابرات بالاحتماء بالسيدتين دافعاً بجسديهما أمام مرمى النيران لحماية نفسه, ريثما تمكن من الوصول للسيارة بأمان ومغادرة المكان معهما, احتجزت كلا السيدتين في فرع المخابرات الجوية بمطار المزة العسكري وبقيت (م . ا) مجهولة المكان حتى تاريخ 1-2-2013 حيث نقلت لسجن عدرا المدني وأفرج عنها بتاريخ 27-2-2013.
وتذكر (م , ا) أن والدة (م . ش) و فور قدومها من فرنسا لرعاية أطفال ابنتها اعتقلتها الحكومة و تحت التهديد بقتل الأطفال أجبروها على الاتصال بفتاتين أخريين من داريا أيضا هما الشقيقتين (س.ا) و (غ .ا) والطلب منهما الحضور لتعتقلهم جميعا في فرع الخطيب بدمشق وذلك يوم 9-1-2013.
أفرج عن الوالدة (ب .ش) بعد أسبوع واحد من الاعتقال بتاريخ 16-1-2013 بينما حولت ملفات كل من (م . ش) و (س.ا) و (غ .ا) إلى محكمة الإرهاب

احتجاز النساء لاتخاذهن رهائن وورقة ضغط :

الجانب الآخر لطرق إذلال الخصوم هي في اعتقال النساء لاتخاذهن رهائن وورقة ضغط لدفع أقاربهن من الرجال لتسليم أنفسهم أو ضمان تسليم الأسرى خلال المبادلات , وقد تجاوز عددهن 125 سيدة في الأشهر الستة الأخيرة بينهن طفلتان. في 10-12-2012 بلغ العدد 105 امرأة من محافظة درعا وحدها حين قامت مجموعات مسلحة بمهاجمة مساكن صيدا وهي قطعة عسكرية تعد مقرا لضباط الجيش الحكومي يوجد فيها مدافع ثقيلة و هاون إضافة لمضادات طائرات وسيطرت عليها قتل من قاوم بينما احتجز البقية و بينهم 5 سيدات ,بحسب (ع .ح) أحد سكان درعا, قامت الحكومة بتعميم أمر على جميع الحواجز المنتشرة في المدينة باعتقال أي فتاة وبلغ عدد المعتقلات حتى مساء ذلك اليوم المئة فتاة أغلبهن طالبات وذلك للضغط على المقدم ياسر العبود الذي يحتجز أسرى المساكن .

بتاريخ 9-2-2013 أوقفت مجموعة من الجنود عند حاجز يعفور في ريف دمشق سيارة تقل إحدى المعلمات (و.ع) واعتقلتها مع أطفالها الثلاثة عمر أكبرهم 14 سنة و أصغرهم عام واحد , واقتادتهم إلى مقر الفرقة الرابعة في المعضمية , إضافة للسائق (م .ز. ا) ليتبين بعد أسبوعين من الاعتقال أن الحكومة السورية تسعى لتخليص ثلاثة أسرى تحتفظ بهم كتائب (حركة أحرار الشام الإسلامية) والتي ينتسب إليها زوج السيدة فاحتجزها وأطفالها الثلاثة رهينة للضغط عليه وقد فشلت المفاوضات مرتين الأولى بسبب تردد الكتيبة في اللحظة الأخيرة بحجة عدم مناسبة الوقت والثانية بسبب طلب الحكومة لثلاثة اسرى بينما تريد الكتيبة تسليم اثنين فقط .
بقيت الأم معتقلة في ظروف سيئة إذ لم يكن هناك أي فراش أو غطاء وحتى غذاء يناسب أطفالها , تقول شقيقتها (و . ع) : " حين تلقيت اتصالها الأخير كانت تبكي وتصرخ بطريقة هستيرية خوفاً على طفلها الصغير الذي مرض بسبب نومه على ارضية السجن الباردة ورجتنا أن نتصرف بسرعة حيال الأمر " وقد جرت عدة محاولات للإفراج عن السيدة وأطفالها إلى أن تم ذلك بتاريخ 26-3-2013 وغادروا بعدها البلاد

5. الانتهاكات بحق المرأة السورية في دول الجوار :

تمثل النساء والأطفال أغلبية اللاجئين الذين فروا من ظروف النزاع ، الأمر الذي يعرضهم إلى مختلف أنواع الحرمان وإلى مزيد من خطر العنف الجنسي. وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان نسبة النساء والأطفال من مجموع اللاجئين بحوالي 75 % من مجموع اللاجئين.

وبقي الاتجار بالنساء والفتيات لغايات الاستغلال الجنسي والعمل القسري يمثل سمة عامة للوضع و لقد انتشرت ظاهرة الزواج من اللاجئات السوريات في عدة مخيمات بدول عربية، من أبرزها الأردن وليبيا والجزائر

أفادت (ل .ا) وهي معالجة نفسية تتابع اللاجئات داخل مخيم الزعتري أن الفتيات تعرضن للتحرش خلال تنقلهن داخل المخيم وأن الأهالي يرتعبن من النوم ليلا بسبب انعدام الأمن داخله ويكن حرساً على أمن بناتهن و قد سبق أن شقت خيمة إحدى العائلات من قبل بعض السكارى وتم اغتصاب الفتاة فيها , ما دفع العديد من الأسر لتزويج بناتهن لإنهاء هذا الرعب دون أي ضمانات لحقوق هذه الفتيات .

و غالبا ما يكون الزواج استغلالا لأوضاع مأساوية تعيشها أسر اللاجئين، و قد تورط في ذلك أسر اللاجئات وبعض المروجين لذلك من مشايخ بدعوى الستر والثواب إضافة لسيئي النوايا

و عبء إضافي تكبدته اللاجئة السورية إذ حتى في حال وجود الزوج فقد اعتمد عليها للذهاب للجمعيات الخيرية والانتظار مطولا لاستلام المساعدات والحجة أنها امرأة ما يدعوهم للتعاطف معها أكثر ومنحها المخصصات ما شكل ضغطا نفسيا جديدا على المرأة المعنية أصلا بتأمين أمور العائلة .

الاستنتاجات :

1. نلاحظ بأن قوات الأسد ارتكبت جميع الجرائم بحق المرأه السورية من قتل خارج نطاق القانون و اغتصاب و اعتقال وتعذيب وتهجير على نحو ممنهج و واسع النطاق فهي تعتبر جرائم ضد الإنسانية في جميع تلك الجرائم حيث تحققت فيها كافة الأركان و الاشتراطات.
2. ارتكتب قوات الأسد كافة تلك الجرائم في ظل نزاع مسلح غير دولي و على نحو واسع جدا فهي تعتبر بذلك جرائم حرب
3. انتهكت الحكومة السورية العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني في قتل المدنيين وتعمد استهدافهم وفي التعذيب و الاغتصاب و التهجير.

ثانيا : المعارضة المسلحة :

لم نسجل أية تقارير عن عمليات اغتصاب أو غيره من أشكال الاعتداء الجنسي التي يرتكبها أعضاء الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

كان أكثر انتهاك قامت به مجموعات المعارضة المسلحة هو موضوع الخطف و الذي كان في كثير من الأحيان بهدف عمليات تبادل من خطف و خطف متبادل ولم نسجل عمليات تعذيب موثقه لنساء مخطوفات من قبل المعارضة المسلحة.

الاستنتاجات :

إن عمليات الخطف هذه قد بقيت محدودة و فردية ولكن من ناحية أخرى يتوجب على المعارضة السورية متابعة وملاحقة المتورطين بأعمال الخطف التي تخالف القانون الدولي الإنساني الذي يحكم النزاع الدائر حاليا.

التوصيات :

مجلس حقوق الإنسان :

1. ايلاء اهتماما و جدية أكبر في التعامل مع العنف الجنسي و التي تعبر من أبشع أنواع الجرائم على الإطلاق.
2. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في هذه المسألة بالغة الخطورة.

3. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات الاغتصاب وفتح تحقيقات دولية حول مرتكبي تلك الجرائم.
4. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين المسؤولية المادية والأخلاقية عن تجاوزات النظام في هذا المضمار.
5. تشكيل لجان مختصة لمتابعة أحوال ضحايا الاغتصاب و التخفيف عنهم و رعايتهم ماديا و معنويا.
6. تشكيل لجان رعاية لتقديم الدعم المعنوي و النفسي لتأهيل الضحايا.

مجلس الأمن :

1. اتخاذ قرار باحاله كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
2. تحذير الحكومة السورية من تداعيات استخدام الاغتصاب على استقرار السلم الأهلي والتعايش المشترك بين أبناء المجتمع الواحد.

الجامعة العربية :

1. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء هذه القضية الخطيرة حقها من الاهتمام والمتابعة.
2. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين - روسيا وإيران والصين - لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.
3. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمه و محاولة الاهتمام ورعاية ضحايا الاغتصاب.
4. تشكيل لجان مختصة لمتابعة أحوال ضحايا الاغتصاب و التخفيف عنهم و رعايتهم ماديا و معنويا.
5. تشكيل لجان رعاية لتقديم الدعم المعنوي و النفسي لتأهيل الضحايا.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان